

البيان الافتتاحي للمجموعة العربية
هيئة نزع السلاح UNDC
من 2 إلى 20 أبريل 2018 - نيويورك

السيدة الرئيسة،

1. تود المجموعة العربية بداية الإعراب عن خالص التهنية بمناسبة توليكم مهام رئاسة أعمال هيئة نزع السلاح لهذا العام، كما نقدم خالص التهاني لكل من جامايكا وبلجيكا لتوليها رئاسة مجموعتي العمل المنبثقتين عن الهيئة، وتؤكد المجموعة تعاونها معكم ومع أعضاء المكتب ورئيسي مجموعتي العمل للسعي نحو إنجاح هذه الدورة والبناء على التقدم الذي شهدته الدورة الماضية للهيئة متمثلاً في اعتماد توصيات موضوعية لأول مرة منذ عام 1999، خاصة في ضوء تأكيد المجموعة لمحورية هيئة نزع السلاح كمحفل أممي يمثل جزءاً لا يتجزأ من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ويهدف للتشاور حول موضوعات نزع السلاح وفقاً لولاية دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عام 1978.

2. وترحب المجموعة بالقرار الذي تم اعتماده في مؤتمر نزع السلاح بإنشاء أجهزة فرعية لمناقشة عدد من الموضوعات، وتأمل أن يقود هذا القرار لإعادة إحياء مؤتمر نزع السلاح وإخراجه من جموده المستمر لعدة عقود باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد لنزع السلاح في إطار الآلية ذات الصلة بالأمم المتحدة.

3. وتشدد المجموعة على أن إحلال السلم والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مما يحتم تخليص البشرية من تلك الأسلحة بشكل لا رجعة فيه وتحت رقابة وتحقق دوليين، وتسخير الامكانيات المادية والبشرية الهائلة المخصصة لهذه الأسلحة غير الإنسانية من أجل التنمية، خاصة في المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم حالياً متمثلة في تزايد مستويات التوتر وانتشار النزاعات المسلحة على المستويين الإقليمي والدولي.

4. وتؤكد المجموعة قلقها البالغ نتيجة استمرار الإخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزام بتنفيذ المقرر الثاني الصادر عن مؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي لعام 1995، وكذلك الخطوات الـ 13 الصادرة عن مؤتمر مراجعة عام 2000، بالإضافة إلى ما تضمنته التوصيات والإجراءات المعتمدة في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لعام 2010 في هذا الصدد، حيث تتصل الدول النووية بكل وضوح من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ الالتزامات الدولية الخاصة بالتخلص من الأسلحة النووية.

5. وفي هذا السياق، وفي ظل عدم تنفيذ النتائج التوافقية لمؤتمر المراجعة لعام 2010، فإن المجموعة العربية سعت خلال مؤتمر المراجعة الأخير عام 2015 للخروج من حالة الجمود الحالية بطرح جديد تم عرضه ضمن ورقة العمل العربية أيدتها أيضاً حركة عدم

الانحياز. إلا أن تلك المقاربة الإيجابية من جانبنا قوبلت بقرار مخيب للأمال من جانب ثلاثة دول، منهنما دولتين نوويتين وديعتين للمعاهدة، بكسر التوافق الدولي وعرقلة خروج المؤتمر بوثيقة ختامية للحيلولة دون اعتماد إجراءات عملية نحو تنفيذ قرار 1995 الخاص بالشرق الأوسط، مما يضع علامات استفهام حقيقية حول جدية تلك الدول في بلوغ أهداف المعاهدة وتنفيذ الالتزامات القانونية والسياسية والأدبية الخاصة بتحقيق عالمية المعاهدة والحفاظ على استدامتها ومصداقيتها، مما يدفعنا لمطالبة هذه الدول بالتوقف الفوري عن المعايير المزدوجة التي تتبعها للدفاع عن مواقف ومصالح إسرائيل على حساب الأمن الإقليمي والدولي.

6. ونؤكد مجدداً أن مسؤولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، هي مسؤولية جماعية على الصعيد الدولي. وقد تحملت المجموعة العربية نصيبها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك وإلا تعرضت مصداقية واستدامة معاهدة عدم الانتشار لتهديدات خطيرة لاستدامتها بما يهدد استقرار منظومة نزع السلاح والأمن الدولي عموماً.

السيدة الرئيسة،

7. إن فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة الأخير عام 2015 وعدم وفاء الدول النووية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي يضعان المجتمع الدولي أمام مسؤولية مضاعفة لمسارعة الخطى نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد شهد عام 2017 تطوراً تاريخياً غير مسبوق متمثلاً في التوصل إلى أول صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية بما يرسى - إلى جانب الالتزام القانوني المترتب على أطرافه - مصدراً عرفياً جديداً للقانون الدولي المنظم لمجال نزع السلاح ويضع الأسلحة النووية في مكانها المنطقية كأسلحة غير إنسانية تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني، إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين. وتتعهد دول المجموعة العربية بمواصلة مساهماتها الإيجابية في الجهود الدولية نحو نزع السلاح النووي تنفيذاً لالتزاماتها في سياق مختلف المعاهدات والقرارات الدولية ذات الصلة وفي جميع المحافل متعددة الأطراف.

8. وتتطلع الدول العربية لأن تسهم مناقشات هيئة نزع السلاح في دفع الجهود الحالية لإنجاح مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام 2020 الذي يتزامن موعد عقده تقريباً مع نفس توقيت انتهاء الدورة الحالية للهيئة، وكذلك في إعطاء إشارات إيجابية تسهم في توصل المؤتمر المقبل رفيع المستوى لنزع السلاح النووي الذي يعقد في مايو 2018 لنتائج مرضية تقود لإعادة جسر الفجوة المتزايدة في الثقة فيما بين الدول النووية وغير النووية وتطمين الدول غير النووية بأن هناك نوايا حقيقية للوصول لعالم خال من الأسلحة النووية وتطبيق منظور شامل تجاه نزع السلاح النووي خلال إطار زمني ملزم ومتفق عليه.

السيدة الرئيسة،

9. لقد انضمت جميع الدول العربية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما لم تقم به "إسرائيل" حتى الآن رغم كل المطالبات والقرارات الأممية في الصدد. وتؤكد المجموعة العربية في هذا السياق أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يمثل الركن الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يقل أهمية عن الركائز الثلاث الأخرى للمعاهدة. ومنذ عام 1995 وحتى هذه اللحظة، لم نلاحظ أي تقدم ملموس في هذا الالتزام بالرغم من أن ذلك القرار كان جزءاً لا يتجزأ من صفقة 1995 التي تضمنت في ذات الوقت مقرر المد اللانهائي للمعاهدة عام 1995، والذي يتساوى في وضعه القانوني مع قرار الشرق الأوسط، أي أن عدم تنفيذ أحد أركان هذه الصفقة يضع مدى سريان باقي أركانها محل تساؤل من الناحية القانونية.

10. وتطلع الدول العربية لخروج الدورة الحالية للهيئة بتوصيات ونتائج واضحة تحت البند الخاص بنزع السلاح النووي، وهو ما يتوقف على توافر الإرادة السياسية لدى الدول النووية التي تعمدت إعاقة صدور توصيات في هذا الشأن لعدة عقود بالرغم من الطابع التشاوري لهذا المحفل.

السيدة الرئيسة،

11. ترحب المجموعة العربية بإدراج بند خاص بتوصيات تتعلق ببناء الثقة في مجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال هذه الدورة. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية من ضرورة اتساق أية نتائج قد تعتمدها الهيئة تحت هذا البند مع المبادئ الرئيسية التالية:

12. أولاً: أن الفضاء الخارجي يعتبر ملكية عامة وإراثاً مشتركاً للإنسانية، ومن ثم فإن كافة الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي يجب أن يتم تناولها في مختلف الأطر المعنية في الأمم المتحدة بهدف ضمان الشمولية والعالمية وعدم التمييز وإعمال قاعدة التوافق الدولي.

13. ثانياً: أن أي جهد لتقنين وتنظيم استخدامات الفضاء الخارجي يجب أن يهدف لتعزيز توظيف الفضاء الخارجي لصالح جميع دول وشعوب العالم، وبالتالي ينبغي ألا ينقص من الحق الأصيل لكل دولة في استخدام الفضاء الخارجي في غير أغراض التسلح.

14. ثالثاً: الالتزام بإبقاء الفضاء الخارجي مجالاً خالياً من النزاعات أو الحروب والتسلح لحين التوصل لصك قانوني ملزم عالمي العضوية وقابل للتحقق في هذا الشأن، وبالتالي ضرورة منع وضع أو نشر أسلحة لأي غرض دفاعي أم هجومي في الفضاء الخارجي، وكذلك منع أي سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي أو استهداف الأجسام في الفضاء الخارجي.

15. رابعاً: التأكيد على ضرورة العمل على تعزيز الإتاحة التامة للتبادل التكنولوجي في مجال الفضاء الخارجي من خلال تقديم التعاون الفني والمساعدات التقنية وبناء القدرات ذات الصلة في الدول النامية.

السيدة الرئيسة،

16. ختاماً، فإن المجموعة تتمنى أن يتمخض عن هيئة نزع السلاح في دورتها هذه توصيات متكاملة ومتوازنة تسهم في إعادة إحياء جهود نزع السلاح على مستوى العالم، وتتعهد مجدداً بدعم جهودكم في هذا الشأن.

وشكراً.